"بلومبيرغ" تحذر دول الخليج من تآكل احتياطاتها المالية.. لماذا؟



التغيير

قالت وكالة "بلومبيرغ" الأمريكية إن هبوط أسعار النفط حالياً يُنذر بتآكل الاحتياطات المالية التي راكمتها دول الخليج خلال العقود الماضية.

وأوضحت الوكالة الاقتصادية أنه لكي يتسنى التعامل مع تداعيات أزمة هبوط الأسعار، ومع احتمال تراجع الطلب على الخام على المدى البعيد، فقد عملت البنوك المركزية الخليجية على إيداع كميات ضخمة من المال في صناديق سيادية.

لكنها استدركت قائلة: "ولكن أمام تراجع الأسعار قد تتآكل هذه الأموال بسرعة كبيرة".

يأتي كل هذا بعد إعلان سلطات آل سعود عزمها زيادة الإنتاج لمتوسط 13 مليون برميل يومياً، الشهر المقبل، من متوسط 9.8 ملايين برميل حالياً، فيما أعلنت الإمارات قدرتها على زيادة إنتاج بمقدار

مليون برميل يومياً إلى 4 ملايين برميل.

وبحسب "بلومبيرغ"، فإن حرب الأسعار التي يقودها آل سعود ضد روسيا ستدفع إلى اختفاء منتجين آخرين للنفط، وهم الذين يكلفهم إنتاج البرميل الواحد أكثر من 10 دولارات، فيما تبلغ تكلفة إنتاج البرميل في مملكة آل سعود على سبيل المثال 2.5 دولار.

وأشارت إلى أن لدى دول الخليج كافة قدرة على زيادة إنتاجها النفطي فوراً؛ كالكويت والبحرين وسلطنة عُمان، ودول أخرى مثل العراق الذي ينتج حالياً 4.6 ملايين برميل يومياً، وقدرة فعلية على إنتاج 5 ملايين برميل يومياً.

ولفتت إلى أن "الإسراف في الإنتاج ليس نتاج عوامل جيوسياسية، بل حصيلة حسبة رياضية مرتبطة بتدني أسعار النفط؛ فمع تراجع الدولارات التي ترد مقابل كل برميل تبيعه، تحتاج دول الخليج إلى ضخ كمية أكبر بكثير للحفاظ على ما يشبه الإيرادات الحالية".

ومن حيث المبدأ، تتوفر لهذه الدول ترسانة تكفي لخوض الحرب، إذ إن تكلفة ضخ برميل واحد من النفط من حقول النفط الخليجية "لا يتعدى ثمن زجاجة مياه شرب من النوع الفاخر"، بحسب بلومبيرغ.

وأضافت: "وحتى في أسوأ الاحتمالات عندما تهبط أسعار النفط الخام إلى أقل من 10 دولارات للبرميل، وينجم عن ذلك تكبد قطاع النفط بأسره تقريباً خسارة مالية، فسيستمر منتجو الخليج في جني الأرباح".

ووفق بيانات رسمية فقد وضعت دول الخليج كافة، إضافة إلى العراق، سعر برميل نفط يفوق 50 دولاراً في مشاريع موازناتها لعام 2020، مع تسجيل عجز متوقع؛ فسلطات آل سعود تحتاج سعر 80 دولاراً للبرميل وصولاً إلى موازنة صفرية، تتعادل فيها الإيرادات مع المصروفات.

ويجري حالياً تنفيذ اتفاق لخفض إنتاج النفط من جانب التحالف المؤلف من كبار منتجي "أوبك" ومستقلين بقيادة روسيا، بواقع 1.7 مليون برميل يومياً، ينتهي في 31 مارس الجاري.

وخلال وقت سابق من الشهر الجاري، رفضت روسيا مقترحاً جديداً من "أوبك"، بشأن تعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، بحجم خفض كلي 3.2 ملايين برميل يومياً، لتتحرر دول "أوبك" من قيود الإنتاج ابتداء من أبريل المقبل.